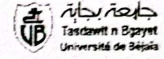


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
ومخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية



تنظمان ملتقى وطني حول

سياسة التهيئة والتعمير في القانون
الجزائري بين النص وتحديات الواقع

يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2025

بقاعة المحاضرات، القطب الجامعي أبوداو
حضورى و(عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد)

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني

أ.د. بن يعيش عبد الكريم، مدير جامعة بجاية

رئيس الملتقى الوطني

د. علام الياس، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
أ.د/ تواتي نصيرة، أستاذة، مديرة مخبر البحث حول فعالية
القاعدة القانونية، جامعة بجاية.

إشكالية الملتقى

يأخذ التعمير معنى العمل الهادف الذي تشرف
عليه السلطات العمومية، والذي يصدر عن السياسة
العامة للدولة الواعية قصد تخطيط المدن والسهل على
مراقبة تطورها، قصد إقامة مجموعة من المشروعات
الحضرية المنسجمة فيما بينها، وهذا من خلال تنظيم
عملية البناء والتعمير وفقا للقواعد المنصوص عليها في
قانون التعمير.

مرت سياسات التهيئة والتعمير بعدة مراحل
تحاول من خلالها الحكومات التحكم في قواعد البناء
والتوسع العمراني رغم أنها وإن غيّرت شيئا من مظاهر
الحياة العمرانية والاجتماعية، إلا أنّ هذه القواعد تظل
ناقصة وغير كافية حيث لم تواكب ما توصلت إليه
الحضارات الإنسانية المقارنة لأسباب موضوعية أهمها :
التخلف الاقتصادي، النزوح الريفي، النمو الديمغرافي
المفرط وعدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبقت
في هذا المجال تنفيذا لسياسة معينة، الأمر الذي أدى
إلى تدني المستوى الثقافي السائد آنذاك.

وعليه نتج ظهور مدن بأكملها وأحياء وبنيات كبيرة
ومنشآت من العدم تفتقر لأدنى قواعد التهيئة العمرانية
والصحية ودون احترام لأدنى المقاييس والشروط

المطبقة في هذا المجال، أو على أراضي زراعية جد
خصبة أو في مناطق تسمى اليوم محمية ومصنفة دوليا
وداخليا، كما أطلق على نوع منها اسم البنايات
الفوضوية والتي فرضت وجودها كحتمية مما يتطلب
الأمر ظهور نصوص قانونية لتصحيح هذه الأوضاع
والاعتراف بها.

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الملتقى في:

ما مدى فعالية سياسة التهيئة والتعمير المكرسة في
القانون الجزائري في التنظيم المحكم للمجال العمراني
والتصدي لظاهرة انتشار الفوضى العمرانية؟

أهداف الملتقى

نهدف من هذا الملتقى الى :

- إبراز أهمية سياسة التعمير المتبعة من طرف الدولة
كمعيار لتقدم الدول.

- تحديد الضوابط القانونية التي تحد من انتشار

الفوضى العمرانية في الدولة

- إبراز دور الادارة والقضاء في المراقبة على مجال التهيئة
والتعمير.



